

التدفقات النقدية المرتدة إلى الخارج وأثرها على الاقتصاد السعودي

د. محمد عثمان مصطفى حامد *

تمهيد :

أثار انتباهنا في بحث سابق^(١) ونحن ندرس أثر الإنفاق الحكومي على تغييرات في وسائل الدفع، وعلى النمو الاقتصادي، كبر حجم الإنفاق بالنقد الأجنبي، سواء بمعرفة الحكومة السعودية أو بمعرفة القطاع الخاص.

ونظراً لما يعانيه النشاط الاقتصادي حالياً من أزمة مالية تتضح من خلال عجز الميزانية العامة للحكومة، وعجز ميزان المدفوعات والسحب المستمر من الاحتياطيات، مع زيادة الرسوم المحلية على المقيمين، وربما تلجأ الحكومة إذا احتدم الموقف إلى الاقتراض الداخلي، بإصدار سندات حكومية لسداد عجز الموازنة.

قد يكون من المناسب إذن في هذه الآونة، أن نراجع حجم التدفقات النقدية المتجه إلى العالم الخارجي، وندرس أثر هذه التدفقات على النشاط الاقتصادي المحلي.

حيث من المأمول أن تفيد هذه المراجعة في إجراء تخفيض لهذا التدفق وكبحه في حجم يتناسب مع معدل نمو النشاط الاقتصادي بشكل يمكن من توفير موارد مالية إضافية لصالح النشاط الاقتصادي المحلي، تعفيانا من اللجوء إلى الوسائل السابق ذكرها، أو التخفيف من حدة اللجوء إليها.

فرضية البحث :

ونسعى من وراء إعداد هذا البحث إلى التعامل مع الفرضية التالية : «إن حجم ونوع الأزمة النقدية والمالية التي تعاني منها الدول النامية النفطية في الثمانينات - ومنها المملكة العربية

* أستاذ الاقتصاد المشارك - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١) د. محمد عثمان مصطفى، أثر انخفاض الإنفاق الحكومي السعودي على السيولة المحلية والنمو الاقتصادي، الناشر مكتبة الحرية الحديثة جامعة عين شمس / القاهرة ١٩٨٧م، ص ٨.

السعودية - لا ترجع فقط إلى تراجع الإنتاج النفطي وعائداته، وإنما ترجع أيضا بالإضافة إلى ذلك وبشكل أساسي إلى سبب كامن، وهو كبر حجم التدفقات النقدية المرتدة إلى الخارج، وارتفاع مشاركتها في امتصاص نسبة كبيرة من التدفقات النقدية السابق ورودها.

وعليه يمكن لنا أن نفسر الأزمة على ضوء سببين :

١ - سبب ظاهري واضح :

وهو تراجع عائدات النفط، وهو سبب لحظي بدأ مع الكساد النفطي منذ عام ١٩٨٢م.

٢ - سبب كامن خفي :

وهو كبر حجم التدفقات النقدية المرتدة نحو الخارج، وهو سبب تراكمي بدأ يبرز أكثر مع الرواج النفطي.

واستمرار فاعلية السبب الكامن مع أوقات الكساد النفطي، يزيد من حدة الأزمة.

ونقصد بالتدفقات المرتدة نحو الخارج ما يذهب :

- ١ - لسداد ثمن الواردات السلعية والخدمات المرتبطة بها.
- ٢ - منها ما يذهب نظير الخدمات الدولية والاستشارات (الهندسية) والبتروولية والإدارية، والاقتصادية، وخلافه.
- ٣ - ومنها ما يذهب كدخول لعوامل الإنتاج الأجنبية (أجور وأرباح الأجانب المقيمين، سواء أفراد أو شركات أو مساهمين في بنوك محلية)، وتحويلات المواطنين إلى الخارج.
- ٤ - ومنها ما يذهب في شكل اكتتاب في صناديق دولية وإقليمية وتبرعات وإعانات. وتشكل هذه العناصر وغيرها قنوات لامتصاص اجزاء من الأموال الواردة وتحولها لتتراكم في دوائر التدفقات النقدية الأجنبية مرة أخرى.

ونلاحظ أن جزءاً من التدفقات النقدية المرتدة قد امتص بشكل نهائي وانتقلت ملكيته إلى قطاع الأعمال الخارجي، وهي التدفقات نظير سداد ثمن الواردات والخدمات. كما أن هناك جزء آخر من التدفقات لم يفقد قيمته الإسمية وما زال مملوكاً للعنصر الوطني ويمثل استثمارات وطنية بالخارج في ودائع مصرفية وأوراق مالية أو استثمارات مباشرة بالمساهمة في إنشاء مشاريع تجارية وصناعية ومالية في الخارج.

ولكن نحن ننظر إلى القضية ككل من الزاوية الاقتصادية، عندما تدخل أموال إلى دائرة التدفقات النقدية المحلية.

كم سيبقى؟ وكم سيرتد؟ لأن هذه القضية لها بعد هام يتجلى في تعيين حجم الاستثمار المحلي (وهو محرك النشاط الاقتصادي) وما يرتبط به من حجم الإنتاج وتشغيل الموارد الاقتصادية، ونمو عناصر الدخل وما يرتبط به من إدخار، وتطور مستوى معيشة المواطنين.

وكما أن التدفقات النقدية المرتدة تفيد الاقتصاد الوطني :

- في تأمين السلع والخدمات الأجنبية غير المتوافرة محلياً، كما أنها تساعد في تنفيذ مشاريع التنمية.
- تأمين عمالة أجنبية.
- تأمين عائد استثماري.
- تدعيم الروابط والعلاقات السياسية.

فإن هذه التدفقات المرتدة تحقق مصالح هامة للاقتصاديات الأجنبية وبصفة خاصة اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة :

المصلحة الأولى :

أنها تساعد هذه الهياكل الاقتصادية الرأسمالية على خلق واستمرار وتطوير قواعد الإنتاج وما يرتبط بها من توظيف ونمو.

وهذه المصلحة وغيرها هي التي تجعل البنوك الأجنبية الدولية، لا تنتظر فقط أن تصعد إليها التدفقات المرتدة من الهياكل النامية بمعرفة الأجهزة الاقتصادية المحلية، بشكل عادي، بل تسارع إلى الذهاب إلى الدول النامية لإنشاء فروع لها، حتى ولو بالمشاركة مع العنصر الوطني داخل «الأحياء الاقتصادية». وتتنافس على تغطية مساحات أكبر تحت ما تسميه خدماتها!! بغرض تجميع الأموال واستثمار جزء محدود منها محلي، والباقي وهو الجزء الأكبر يأخذ طريقه إلى الخارج. لذلك فإن الاقتصاد المفتوح لبعض من الدول النامية يمثل مناخاً طيباً للمصارف الأجنبية (وحتى الذي عليه قيود يمكن التعامل مع منافذ قيوده!).

وتسير الأموال في شبكات مالية من خلال الملكيات المشتركة للمصارف بشكل أفقي بين بنوك نفس المناطق «الجغرافية» كما هو الحال بين البنوك الخليجية والعربية وبشكل رأسي مع بنوك أجنبية خارجية لتتجمع الأموال في النهاية في أيدي قلة من البنوك الأجنبية العالمية.

المصلحة الثانية :

وتبدو هنا مصلحة جديدة هامة من وراء عملية تجميع التدفقات المرتدة وهي تتجلى في سياسة إعادة توزيع التدفقات داخل المنظومة الرأسمالية.

حيث يعاد توجيه التدفقات من جديد بحسب خطة إعادة العلاقات غير المتكافئة بحيث تنساب الأموال إلى المناطق الاقتصادية والسياسية وإلى الدول وإلى القطاعات على الخريطة العالمية

بشكل متباين وغير متكافئ لتحافظ على تكرار نمط العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة.

وباعتبار أن المال (التدفقات النقدية) هو عصب الحياة الاقتصادية وما يبني فوقها من ممارسات مختلفة. وهو تيار رئيس للنشاط الاقتصادي (نقدي وسلي) لذلك فإن مهمة تكوين الخلايا الاقتصادية بحسب نوع نشاطها وحجمها وتراكمها من مناطق إلى أخرى يتم بشكل متباين، لا يعتمد فقط على توجيه من التدفقات السلعية والخدمية، وإنما يعتمد أيضاً وبشكل موازي تماماً على حركة التدفقات النقدية.

ودولنا النامية تؤدي وظيفة مهمة في هذا النظام الدولي، فهي تملك طاقة بترولية ونقود. إذن فهي تحت متابعة أكثر من النظام.

ولعلنا بذلك نكون قد أبرزنا بعداً إضافياً إلى المصالح الاقتصادية للهياكل الأجنبية من وراء التدفقات المرتدة من الهياكل النامية ألا وهي عملية إعادة توزيع التدفقات بما يكفل إعادة إنتاج العلاقات غير المتكافئة. والسيطرة على نوع وحجم ومعدل نمو الخلايا الاقتصادية على خريطة النظام كله.

وهكذا يمكن القول : إن كبر حجم التدفقات النقدية التي وردت على بعض الهياكل النامية نتيجة (مبيعات بترولية كبيرة في بعض السنوات) وحدوث مظاهر تنموية سريعة، لا يعني إعفاء الهيكل من آثار العلاقات غير المتكافئة أو حتى التخفيف من حدوثها. فالتدفقات المرتدة شكل من أشكال هذه العلاقات إلى الدرجة التي لا يأمن فيها الهيكل المحلي النامي من تعرضه لمشاكل نقدية حادة مع بداية تراجع التدفقات الواردة إليه، حيث يجد نفسه تقريباً بلا رصيد مالي حقيقي في غضون سنوات قليلة، ويبدأ في العجز والتراجع. ويكون قد أضاع جزءاً من فرصته في إنشاء استثمارات منتجة للدخل (غير ريعية)، في وقت كانت الأموال تنساب بسهولة داخل دورته النقدية.

والسبب أن التدفقات المرتدة كانت تسير التدفقات النقدية الواردة بشكل موازي، وتمتص نسبة هامة منها، وتحرم الاقتصاد الوطني من فرص التوسع في الاستثمار المنتج وتكوين أرصدة اقتصادية كبيرة، تكون عوناً للتقدم.

والمشكل يكمن أيضاً في أن محاولة تحسين الوضع لا يكفي أن يتم بممارسات اقتصادية فقط، لأن ظاهرة التدفقات النقدية المرتدة هي جزء من نتاج كافة أشكال عملية التقدم والتخلف، إنها جزء من نتائج عملية التراكم والعلاقات غير المتكافئة على الصعيد العالمي.

نأتي الآن على المحاور المنهجية للبحث حيث التطبيق سيكون على الاقتصاد السعودي :

المحاور المنهجية للبحث (أهداف البحث) :

سوف نعالج فرضية البحث من خلال تبيان الآثار السلبية للتدفقات المرتدة نحو الخارج على النشاط الاقتصادي من خلال عدة زوايا لنفس الموضوع بالدراسة على الشكل الآتي :

أولاً : سوف نسعى إلى إجراء دراسة تحليلية لميزان المدفوعات السعودي لنقف على الأثر الذي تزاوله التدفقات المرتدة إلى الخارج على امتصاص أجزاء من حصيلة الصادرات النفطية وأثر ذلك على الفائض والعجز.

ثانياً : سوف ندرس أثر التدفقات المرتدة على الناتج القومي الإجمالي (الدخل القومي).
ثالثاً : سوف ندرس الامتصاص الأجنبي على المدخرات المحلية وعلى عملية التكوين الرأسمالي، وأثر ذلك على تمويل الاستثمارات الوطنية المحلية.

رابعاً : كما نتعرض لموضوع أثر التدفقات النقدية المرتدة على السيولة الدولية.
خامساً : وفي الأخير سوف نقف على الأثر الذي تخلفه التدفقات المرتدة على التغييرات في وسائل الدفع (ن ٣) [السيولة المحلية].

الهدف الأول من البحث

تقدير التدفقات النقدية الواردة من الخارج إلى المملكة، وكذلك التدفقات النقدية المرتدة من النشاط الاقتصادي السعودي بجميع قطاعات (النفط وغير النفطي) في اتجاه العالم الخارجي، ونسبة المرتدة إلى الواردة، وأثر ذلك على رصيد ميزان المدفوعات.

سوف نعتمد في حساب التدفقات الواردة (كمدخلات) والمرتدة في اتجاه العالم الخارجي (كمخرجات) على عناصر المعاملات الجارية.

ولقد قمنا بإعادة ترتيب هيكل ميزان المدفوعات عن العشر سنوات الماضية (على ضوء ما ينشر من إحصاءات مؤسسة النقد العربي السعودي، وصندوق النقد الدولي) بداية من عام ١٩٧٦ حتى نهاية عام ١٩٨٥م بشكل يتناسب مع الهدف من البحث.

وتشمل عناصر التدفقات الواردة كمدخلات من العالم الخارجي :

١ - قيمة الصادرات النفطية والصادرات الأخرى (فوب).

٢ - قيمة المتحصلات عن الخدمات والتحويلات.

على حين تشمل عناصر التدفقات المرتدة في اتجاه العالم الخارجي (كمخرجات) :

أ - قيمة الواردات (فوب).

ب - قيمة المدفوعات عن خدمات وتحويلات.

والرصيد فيما بينها يكون بطبيعة الحال، هو رصيد ميزان المدفوعات وبمعنى أدق رصيد

الحساب الجاري الذي سوف ينعكس ويتجسد في العمليات الرأسمالية والاحتياطات بالتغيرات الصافية في قيمة الأصول بالمقارنة مع الخصوم. بنفس المقدار مع تغير الإشارة بشكل معاكس.

وفى يلي الجداول التي أعدناها في هذا الشأن :

وقد اتضح لنا من تحليل الجداول السابقة ما يلي :

أولاً : فيما يتعلق بالفترة الخمسية الأولى من ١٩٧٦م حتى نهاية ١٩٨٠م ورد للمملكة العربية السعودية ما قيمته ١٠٤٦,٢ مليار ريال سعودي أسهمت الصادرات بنسبة هامة مقدارها حوالي ٨٨,٠ بالمائة من حصيلة التدفقات الواردة على حين ساهمت المتحصلات عن الخدمات والتحويلات بنسبة مئوية متواضعة حوالي ١٢,٠ بالمائة.

ولكن انساب التدفقات النقدية المعاكسة إلى الخارج وامتصت مقدار كبير من حجم التدفقات التي وردت بلغت ما قيمته ٧٨٦,٦ مليار ريال بنسبة ٧٥ بالمائة من حجم التدفقات الكلية الواردة.

وكنا نعتقد أن تمثل الواردات السلعية الغالبية العظمى من المبالغ المرتدة إلى العالم الخارجي. باعتبار أن المملكة العربية السعودية قد توسعت في برامجها التنموية بالاعتماد المتزايد على الاستيراد إلى الدرجة التي جعلتها من كبريات دول العالم في هذا الشأن.

باعتبار، أن الواردات تمثل حوالي ٦٠ بالمائة من حجم دالة العرض الكلي من السلع والخدمات.

ولكن خاب ظننا - فقد تبين لنا أن هناك عنصراً أخطر من الواردات السلعية، ويمتص أجزاء هامة من التدفقات النقدية ويعاود إخراجها بشكل معاكس إلى العالم الخارجي. ألا وهو المدفوعات عن الخدمات والتحويلات وهو يشمل البنود التالية :

- أ - الشحن والتأمين.
- ب - عائدات استثمار لقطاع الزيت للشركات الأجنبية التي تحول جزء من أرباحها للخارج.
- ج - خدمات قطاع خاص.
- د - خدمات حكومية.
- هـ - تحويلات القطاع الخاص.

وقد بلغ الحجم المحول نظير هذه الخدمات والتحويلات ما قيمته ٤٦٦ مليار ريال عن الخمس سنوات الأولى من ١٩٧٦م حتى نهاية ١٩٨٠م وبذلك يكون قد امتص بمفرده ما قيمته ٤٥ بالمائة من حجم التدفقات الكلية التي وردت إلى المملكة (خدمات وتحويلات فقط).

جدول رقم (١)
التدفقات النقدية ضمن ميزان
المدفوعات السعودي (القيمة بملار ريال)

التدفقات	السنوات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
إجمالي التدفقات الواردة للمملكة :		١٤١,٨	١٦٣,٤	١٤٧,٧	٢٢٠,٨	٣٧٢,٥	٤٣٣,٢	٣١٨,٢	٢٢٧,٦	١٩٣,٩	١٥٨,٩
صادرات نفطية وأخرى		١٢٥,٧	١٤٢,٢	١٢٥,٧	١٩٤,٩	٣٣٥,١	٣٧٨,٣	٢١٨,٢	١٥٧,٧	١٣١,٩	٩٩,٢
متحصلات عن خدمات وتحويلات		١٦,١	٢١,٢	٢٢,٠	٢٥,٩	٣٧,٤	٥٤,٩	٦٥,٠	٦٩,٩	٦٢,٠	٥٩,٧
إجمالي التدفقات الخارجة من المملكة :		٩١,٤	١٢١,٤	١٥٥,٣	١٨٣,٧	٣٣٤,٨	٢٨٨,٥	٢٩٢,٣	٢٨٥,٩	٢٥٩,٧	٢٠٧,٠
واردات		٣٦,٦	٥١,٨	٦٨,١	٧٩,١	٨٥,٠	١٠١,١	١١٨,١	١١٤,٨	١٠٠,٦	٧٣,٨
مدفوعات خدمات وتحويلات		٥٤,٨	٦٩,٦	٨٧,٢	١٠٤,٦	١٤٩,٨	١٨٧,٤	١٧٤,٢	١٧١,١	١٥٨,١	١٣٣,٢
الفاصل أو المعجز بالريال		٥٠,٤+	٤٢,٠+	٧,٦-	٣٧,١+	١٣,٧+	١٤٤,٧+	٢٥,٩+	٥٨,٣-	٦٤,٨-	٤٨,١-
الوزن المرجح لسعر الصرف		٣,٥٣	٣,٥٢٥	٣,٣٩٩	٣,٣٦٠	٣,٣٢٦	٣,٣٨٢	٣,٤٢٧	٣,٤٥٤	٣,٥٢٣	٣,٦٢٢
بالدولار الأمريكي		١٤,٢٨	١١,٩١	٢,٢٤-	١١,٠٤	٤١,٤٠	٤٢,٧٩	٧,٥٦	١٦,٨٨-	١٨,٣٩-	١٣,٢٨-

المصدر : الجدول من إعداد الباحث، وقد اعتمدنا على تقديرات ميزان المدفوعات كم ترد في تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي بعد تدقيقها وهكذا فالسنوات :

١٩٧٩ - ٧٦ : اعتمدنا تقرير سنة ١٠٤١ هـ
١٩٨٠ : اعتمدنا تقرير سنة ١٤٠٤ هـ
١٩٨١ : اعتمدنا تقرير سنة ١٤٠٥ هـ
١٩٨٢ - ١٩٨٥ : اعتمدنا تقرير سنة ١٤٠٦ هـ مع التقريب إلى رقم عشري واحد.

جدول رقم (٢)
المكونات النسبية لهيكل ميزان المدفوعات السعودي في
شكل مجاميع لفترات زمنية

فترة العشر سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٥ م		مجاميع خمس سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ م		مجاميع خمس سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م		التدفقات
القيمة بـ جلبار ريال	الوزن النسبي ٪	القيمة بـ جلبار ريال	الوزن النسبي ٪	القيمة بـ جلبار ريال	الوزن النسبي ٪	
٢٣٧٨,٠	٪ ١٠٠,٠	١٣٣١,٨	٪ ١٠٠,٠	١٠٤٦,٢	٪ ١٠٠,٠	المدخلات : التدفقات الواردة من الخارج ١ - صادرات (قوب) ٢ - متحصلات عن خدمات وتحويلات المخرجات : التدفقات الماكسة إلى الخارج ١ - واردات (قوب) ٢ - مدفوعات عن خدمات وتحويلات الرصيد (نفاض) أو العجز
١٩٤٣,٩	٪ ٨١,٨	١٠٢٠,٣	٪ ٧٦,٦	٩٢٣,٦	٪ ٨٨,٣	
٤٣٤,١	٪ ١٨,٢	٣١١,٥	٪ ٢٣,٤	١٢٢,٦	٪ ١١,٧	
٢١١٩,٠	٪ ٨٩,٠	١٣٣٢,٤	٪ ١٠٠,١	٧٨٦,٦	٪ ٧٥,٠	
٨٢٩,٠	٪ ٣٥,٠	٥٠٨,٤	٪ ٣٨,٢	٣٢٠,٦	٪ ٣٠,٠	
١٢٩٠,٠	٪ ٥٤,٠	٨٢٤,٠	٪ ٦١,٩	٤٦٦,٠	٪ ٤٥,٠	
٢٥٩,٠+	٪ ١١+	٠,٦-	٪ ٠,١-	٢٥٩,٦+	٪ ٢٥+	

المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجداول السابق رقم (١)
* المخرجات كسبة من المدخلات وكذلك الرصيد : كسبة من المدخلات.

والغريب أن هذه المدفوعات والتي بلغت ٤٦٦ ملياراً تتفوق حتى على الواردات السلعية (فوب) والتي بلغت ٣٢٠,٦ مليار ريال وامتصت ٣٠ بالمائة فقط من حجم التدفقات الواردة.

إذن سبب رئيس من أسباب تحجيم فائض ميزان المدفوعات السعودي هو الامتصاص الكبير للخدمات والتحويلات نحو الخارج.

وقد أجرينا مقابلة بين المدفوع للعالم الخارجي في شكل مدفوعات عن خدمات وتحويلات من جهة، وبين كل من :

أ - قيمة الصادرات النفطية (بمفردها) من جهة أخرى. فوجدنا أن نصف الصادرات النفطية يتلشى في سداد فاتورة الخدمات والتحويلات.

ب - ومع المتحصلات من الخدمات والتحويلات. سنجد أن رصيد العمليات غير المنظورة ليست في صالح المملكة بصفة دائمة.

- حيث المتحصلات عن خدمات وتحويلات عن إجمالي الفترة ١٢٢,٦ مليار ريال

- أما المدفوعات عن خدمات وتحويلات عن إجمالي الفترة ٢٦٦,٠ مليار ريال

وعليه فهناك عجز كبير وقدره (-) ٣٤٣,٤ مليار ريال

ج - وبناء عليه يؤثر هذا الوضع السلبي الكبير في امتصاص أجزاء هامة حتى من فائض الميزان التجاري (فوب) باعتبار أن :

الصادرات	٩٢٣,٦	مليار ريال
الواردات	٣٢٠,٦	مليار ريال
إذن الفائض التجاري (+)	٦٠٣,٠	مليار ريال

هـ - ولكن هذا الفائض الهام لا يلبث أن ينكمش ويمتص منه ٣٤٣,٤ مليار ريال مقدار عجز ميزان الخدمات والتحويلات بنسبة هامة قدرها حوالي ٥٧ بالمائة من مقدار الفائض.

وبذلك يصل الفائض النهائي لميزان المدفوعات السعودي عن إجمالي الفترة الخمسية إلى ٢٥٩,٦ مليار ريال، بنسبة ٢٥ بالمائة فقط من حجم التدفقات النقدية التي وردت للمملكة سواء من بيع الصادرات البترولية وغيرها، أو من المتحصلات عن الخدمات والتحويلات معاً.

وتكون التدفقات المعاكسة قد امتصت هكذا نسبة ٧٥ بالمائة من حجم التدفقات الواردة.

ولا شك أن المقادير الكبيرة من التدفقات المعاكسة، مهما قيل عن أنها قد أفادت البلاد بحق في تمويلها بالسلع والخدمات والعمالة الأجنبية والشركات الأجنبية التي عملت في المملكة إلا أن كبر المبالغ والنسب المثوية وحتى برغم خروج هذه الفترة بقائض إلا أنها كانت فترة جيدة، كان

بالإمكان لو أن التدفقات المعاكسة الخارجية كانت أبطأ من ذلك . لتمكنت المملكة من تأمين فائض في شكل احتياطات أكبر كانت ستساعدها على تمويل سنوات أطول من عمر الأزمة النفطية المستقبلية .

ثانياً : أما عن الفترة الخمسية الثانية من ١٩٨١م حتى نهاية ١٩٨٥م :

١ - لاحظنا أن السنة الأولى من الفترة الخمسية الثانية وهي سنة ١٩٨١م سجلت أعلى تدفق نقدي وارد للمملكة . نظراً لكبر قيمة الصادرات النفطية حيث بلغت آنذاك ٣٧٨,٣ مليار ريال - مسجلة قمة منحني الرواج النفطي . متماثلة في ذلك مع المعطيات البترولية الدولية والتي أشرنا إليها في بحوث سابقة^(١) . ولقد تمكن ميزان المدفوعات السعودي أن يخرج بفائض كبير مسجلاً أعلى مقدار له حيث بلغ ١٤٤,٧ مليار ريال بما يعادل تقريباً ٤٢,٨ مليار دولار أمريكي .

٢ - ولكن نظراً لانخفاض تصدير النفط وما شاب الأسواق العالمية من تقلبات كسادية بعد ذلك فقد انخفضت الصادرات النفطية في العام التالي مباشرة ١٩٨٢م ، وانخفض معها فائض - ميزان المدفوعات وتلاشي منه مقدار كبير ١١٨,٨ مليار ريال بنسبة ٨٢ بالمائة ، ليصل إلى ٢٥,٩ مليار ريال فقط ، أي حوالي ٧,٥ مليار دولار أمريكي بعد أن كان ٤٢ مليار دولار في السنة السابقة . ولا شك أنها نكسة كبيرة في ميزان المدفوعات .

٣ - ولم يقف الأمر عند حد هذه الظاهرة التي كان يمكن اعتبارها عادية في تقلبات السوق النفطي ، بل أن ميزان المدفوعات قد أدار وجهه للفائض ، وأخذ يتسارع في تحقيق عجز مستمر ، بلغ إجماليه عن السنوات التالية ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ما مقداره (-) ١٧١,٢ مليار ريال .

وامتص العجز بذلك الفائض الذي تحقق عن السنة الأولى والثانية ١٩٨١ ، ١٩٨٢ والذي بلغ (+) ١٧٠,٦٠ مليار ريال .

لتخرج الفترة الخمسية الثانية اعتباراً من ١٩٨١ حتى نهاية ١٩٨٥م بدون فائض تماماً لأكبر دولة مصدرة للبترول في العالم ، بل محققة لعجز قدره ٦٠٠ مليون ريال .

(١) راجع في ذلك :

- د. محمد عثمان مصطفى ، دراسة تحليلية للأثار التي ترتبت على انخفاض الإنتاج النفطي على الوظائف التي يشغلها قطاع النفط ضمن الهيكل الاقتصادي السعودي ، الناشر مكتبة الحرية الحديثة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٦م ، ص ١٣ وما بعدها .

- د. محمد عثمان مصطفى ، السياسة المالية السعودية في مواجهة عملية الانخفاض في عائدات النفط ، الناشر مكتبة الحرية الحديثة جامعة عين شمس / القاهرة ١٩٨٦م ، ص ١٤ وما بعدها .

ما هو السبب الرئيس لعجز ميزان المدفوعات عن إجمالي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ؟
يسارع الجميع إلى اتهام الصادرات النفطية بأنها سبب عجز ميزان المدفوعات السعودي عن هذه الفترة الحرجة من حياة النفط .

ولكن البحث العلمي أخرج لنا نتيجة أخرى تستحق العناية بها ، فعلى حين تراخي الطلب العالمي على النفط . بدرجة أثرت ولا شك على الصادرات النفطية السعودية .

إلا أن إجمالي الصادرات النفطية عن الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م كانت ٩٢٣,١ مليار، ارتفعت إلى ١٠٢٠,٣ مليار عن فترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م بزيادة قدرها ١٠ بالمائة فقط .

على حين نجد الواردات قد تزايدت بمعدل أسرع بلغ حوالي ٥٨,٦ بالمائة . من ٣٢٠,٦ مليار ريال، إلى ٥٠٨,٤ مليار ريال في الفترة الخمسية الثانية .

ومع ذلك فقد خرج الميزان التجاري للفترة الخمسية الثانية الحرجة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م محققاً لفائض قدره :

الصادرات الكلية	١٠٢٠,٣ مليار ريال
الواردات الكلية	٥٠٨,٤ مليار ريال
الفائض	(+) ٥١١,٩ مليار ريال

إذن أخرج فترة في الحياة الاقتصادية للمملكة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ م خرج الميزان التجاري فيها بفائض كبير جداً (يعود أساساً إلى السنة الأولى والثانية) .

إذن ما هو سبب تلاشي الفائض وامتصاصه نهائياً ، وخروج الفترة بإجمالي عجز قدره ٦٠٠ مليون ريال إذن .

لا شك أنه ميزان العمليات غير المنظورة عن الخدمات (التحويلات) وهذا ما توقعناه بناء على النتائج الأولية السابقة .

وبالفعل فعلى حين بلغت المتحصلات عن الخدمات والتحويلات ما قيمته ٣١١,٥ مليار، تعالت المدفوعات عن الخدمات والتحويلات إلى ٨٢٤,٠ مليار، وبذلك بلغ العجز (-) ٥١٢,٥ مليار ريال .

وهكذا يمكن القول : إن المسؤول الأول عن عجز ميزان المدفوعات السعودي هو المدفوعات عن الخدمات والتحويلات للخارج . والتي تضاعفت في أخرج فترة انخفاض فيها الصادرات النفطية !! .

فعلى حين بلغت المدفوعات عن الخدمات والتحويلات مبلغ ٤٦٦ مليار في الفترة الأولى، ارتفعت فجأة إلى ٨٢٤ مليار في الفترة الثانية، بمعدل كبير للغاية ٧٧ بالمائة ليتفوق بذلك على معدل

نمو الصادرات النفطية البالغ ١٠ بالمائة، وحتى على معدل نمو الواردات البالغ ٥٨ بالمائة كما أسلفنا.

وكان من الأفضل تخفيض المدفوعات عن الخدمات والتحويلات إلى الخارج بدلاً من زيادتها في وقت منخفض فيه العائدات البترولية. إذن القضية ليست تحجيم الواردات أساساً، بل بالدرجة الأولى تحجيم المدفوعات عن الخدمات والتحويلات. وبخاصة الخدمات والتحويلات للقطاع الخاص والحكومي.

وجاءت النتيجة النهائية لهذه الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م :

فائض الميزان التجاري	+ ٥١١,٩ مليار ريال
عجز ميزان الخدمات والتحويلات	- ٥١٢,٥ مليار ريال
إذن عجز ميزان المدفوعات	- ٠,٦ مليار (أي ٦٠٠ مليون ريال)

معنى ذلك أن إجمالي التدفقات النقدية المعاكسة في اتجاه العالم الخارجي قد امتصت بالكامل جميع التدفقات التي وردت على المملكة السعودية خلال الفترة من بداية ١٩٨١ م حتى نهاية ١٩٨٥ م وزادت عليها ٦٠٠ مليون ريال. بطبيعة الحال تكون قد امتصت من الأرصدة الفائضة السابقة قبل عام ١٩٨١ م، وتوجهت الأموال بالكامل مرة أخرى إلى العالم الخارجي.

ثالثاً : نتائج مدة الدراسة عن العشر سنوات مجتمعة :

لو استعرضنا النتيجة الصافية لميزان المدفوعات السعودي عبر العشر سنوات الماضية من ١٩٧٦ حتى نهاية ١٩٨٥ م لوجدنا أنه خرج بفائض قدره ٢٥٩ مليار ريال.

ويمكن أن نحلل هذه النتيجة من خلال زاويتين :

الزاوية الأولى حركة الموازين الداخلية

الميزان التجاري قد حقق فائض قدره :

إجمالي صادرات عن العشر سنوات	١٩٤٣,٩ مليار ريال
ناقصاً إجمالي الواردات عن العشر سنوات	٨٢٩,٠ مليار ريال
الفائض	(+) ١١١٤,٩ مليار ريال

وهو فائض كبير جداً يعادل أكثر من أربعة أضعاف النتيجة الصافية النهائية، ولكن امتص منه مقادير كبيرة لتغطية عجز ميزان الخدمات والتحويلات على الوجه التالي :

المتحصلات عن الخدمات والتحويلات بلغت	٤٣٤,١ مليار
المدفوعات عن الخدمات والتحويلات بلغت	١٢٩٠,٠ مليار

العجز

(-) ٨٥٥,٩ مليار

وهكذا بلغ معدل امتصاص ميزان الخدمات والتحويلات بنسبة ٧٧ بالمائة من حجم فائض الميزان التجاري. مما انعكس أثره بشكل سلبي على تقلص حجم الفائض الصافي لميزان المدفوعات ليصل إلى ٢٥٩ مليار ريال.

وبذلك يكون قد امتص فقط ٢٣ بالمائة من حجم فائض الميزان التجاري.

الزاوية الثانية :

يمكن لنا أن نفسر ضعف فائض ميزان المدفوعات بسبب النسب المرتفعة للتدفقات المعاكسة للأموال نحو العالم الخارجي.

فعلى حين بلغ إجمالي الأموال التي تدفقت على المملكة السعودية طيلة المدة من ١٩٧٦ حتى نهاية ١٩٨٥ م.

ما قيمته	٢٣٧٨,٠	مليار ريال
خرج منها إلى الخارج	٢١١٩,٠	مليار ريال
الفائض المتبقي	٢٥٩,٠	مليار ريال

ويعود تقلص هذا الفائض عبر السنوات العشر واقتراه من نفس نتيجة الفترة الخمسية الأولى التي حققت فائض قدره ٢٥٩,٦ مليار ريال إلى خروج الفترة الثانية بعجز قدره ٦٠٠ مليون ريال كما ذكرنا. إلى الارتفاع الكبير لنسبة التدفقات المعاكسة نحو الخارج والتي امتصت ما نسبته ٨٩ بالمائة تاركة ١١ بالمائة فقط لفائض عشر سنوات.

الهدف الثاني من البحث

دراسة تأثير التدفقات الخارجة المرتدة على الناتج

القومي الإجمالي

ولا يقف كبر حجم التدفقات النقدية المعاكسة إلى العالم الخارجي ونسبته العالية في امتصاص التدفقات الواردة بنسبة ٨٩ بالمائة على مدار العشر سنوات السابقة. في التأثير على كبح جماح فائض ميزان المدفوعات للمملكة وقبوعه عند حد ١١ بالمائة فقط من حجم التدفقات الواردة، بل يتعدى تأثيرها إلى الناتج القومي الإجمالي.

وعلى ضوء المديونية الكبيرة لميزان الخدمات والتحويلات في غير صالح المملكة. فقد أردنا أن نقارن بين الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي مروراً برصيد ميزان الخدمات والتحويلات.

وقد تجاوزنا عن المقابلة الدقيقة بين السنوات المالية الهجرية المتداخلة للحسابات القومية،
والسنوات المالية الميلادية لميزان المدفوعات. واعتبرناها تجاوزاً متقابلة بفوارق بسيطة.

وأعدنا الجدول التالي لحساب الناتج القومي الإجمالي السعودي :

جدول رقم (٣)

الناتج القومي الإجمالي السعودي عن السنوات ١٣٩٦ / ١٣٩٧ هـ حتى نهاية
١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ بتكلفة عوامل الإنتاج (بقيم المنتجين)

الوحدة / مليار ريال بالأثمان الجارية.

السنوات المالية الهجرية المتداخلة	السنوات المالية الميلادية المقابلة لها	الناتج المحلي الإجمالي (١)	رصيد ميزان الخدمات والتحويلات (٢)	الناتج القومي الإجمالي (٣)	معدل التغير ١ ÷ ٣ (٤)
١٣٩٦/١٣٩٧ هـ	١٩٧٦ م	٢٠٣,٩	٣٨,٧ -	١٦٥,٢	٪١٩ -
١٣٩٧/١٣٩٨ هـ	١٩٧٧ م	٢٢٣,٨	٤٨,٤ -	١٧٥,٤	٪٢١ -
١٣٩٨/١٣٩٩ هـ	١٩٧٨ م	٢٤٧,٦	٦٥,٢ -	١٨٢,٤	٪٢٦ -
١٣٩٩/١٤٠٠ هـ	١٩٧٩ م	٣٨٣,٦	٧٨,٧ -	٣٠٤,٩	٪ ٢٠ -
١٤٠٠/١٤٠١ هـ	١٩٨٠ م	٥١٨,٠	١١٢,٤ -	٤٠٥,٦	٪ ٢١ -
١٤٠١/١٤٠٢ هـ	١٩٨١ م	٥٢٢,٢	١٣٢,٥ -	٣٨٩,٧	٪ ٢٥ -
١٤٠٢/١٤٠٣ هـ	١٩٨٢ م	٤١١,٨	١٠٩,٢ -	٣٠٢,٦	٪ ٢٦ -
١٤٠٣/١٤٠٤ هـ	١٩٨٣ م	٣٦٨,٤	١٠١,٢ -	٢٦٧,٢	٪ ٢٧ -
١٤٠٤/١٤٠٥ هـ	١٩٨٤ م	٣٢٦,٩	٩٦,١ -	٢٣٠,٨	٪ ٢٩ -
١٤٠٥/١٤٠٦ هـ	١٩٨٥ م	٢٨٢,٩	٧٣,٥ -	٢٠٩,٤	٪ ٢٦ -

* تقديرات أولية

الجدول من إعداد الباحث بناء على تقارير عديدة لمؤسسة النقد العربي السعودي عن السنوات ١٤٠١،
١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦ هـ.

خرجنا من الجدول السابق رقم (٣) بنتيجة هامة :

وهي أن المقادير الكبيرة من التدفقات الخارجة والتي تمثلت في الرصيد السلبي الكبير لميزان
الخدمات والتحويلات بميزان المدفوعات السعودي، قد جعلت الناتج القومي الإجمالي السعودي
في جميع السنوات في مستوى منخفض عن الناتج المحلي الإجمالي.

وقد حسبنا معدلات التغير السلبية بين الفترتين . فوجدنا أنه خلال الفترة الخمسية الأولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠م) بلغ متوسط الهبوط حوالي ٢١ بالمائة .

وعلى حين كان يجب أن ينخفض هذا المعدل في الفترة الخمسية الثانية والتي تميزت أساساً بانخفاض التدفقات الواردة نتيجة تدهور الصادرات النفطية، وانخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأثمان الجارية .

إلا أن سرعة نمو العجز في ميزان الخدمات والتحويلات، جعل معدل التغير السلبي بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي يزداد في متوسطه ليبلغ ٢٦,٦ بالمائة أي أن الفجوة اتسعت أكثر عن الفترة الأولى .

معنى ذلك مباشرة أن أكثر من حوالي الربع (٢٦,٦ بالمائة) من الناتج الإجمالي بعد تحققه وبعد (إضافة صافي الصادرات عن الواردات) يتلاشى مرة أخرى نتيجة العمليات غير المنظورة لصالح العالم الخارجي .

ويتربط على ذلك أن الدخل القومي أصبح أقل من مستوى الدخل المحلي بحوالي الربع . بسبب كبر حجم الخدمات والتحويلات إلى الخارج .

الهدف الثالث من البحث أثر التدفقات المرتدة على الادخار والاستثمار عملية التراكم الرأس مالي

نظرا لما شاهدنا من انخفاض مستوى الدخل القومي الإجمالي عن الدخل المحلي الإجمالي لذا أردنا الاطمئنان على مستوى الادخار المحلي والقومي ومدى تأثيرهما بالحالة الاقتصادية الراهنة . وقدره الادخار على الوفاء بتمويل برامج الاستثمار المحلي .

ولقد أعددنا في هذا الشأن الجدول التالي الذي يوضح المتغيرات التي ترتبط بعناصر الدخل والعلاقة بين الادخار والاستثمار .

من تحليل الجدول رقم (٤) يتبين لنا ما يلي :

أولاً : السنة الأولى ١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ (قمة الرواج الاقتصادي في المملكة) قد شاهدت تفاعل عوامل إيجابية :

١ - أدت الزيادة الكبيرة في الدخل المحلي الإجمالي إلى السماح بتوليد ادخار محلي كبير قدره ٢٦٩ مليار ريال .

٢ - ولكن تدفق نصف هذا الادخار تقريباً (حوالي ٤٩٪) إلى الخارج لسداد الالتزامات الأجنبية المترتبة على الرصيد المدين للعمليات الخارجية للخدمات والتحويلات .

- ٣ - النصف الباقي من الادخار ذهب الجزء الأكبر منه ليمول ويغطي عملية التكوين الرأس مالي، حيث بلغ الاستثمار المحلي حوالي ١١٣ مليار ريال وبذلك تمكن الادخار المحلي من الوفاء بتمويل كافة الاستثمارات الوطنية المحلية بشكل مريح .
- ٤ - وفاض من الادخار المحلي جزء من الأموال بعد تمويل الاستثمار قدرها ٣٤,٧ مليار ريال هي عبارة عن الرصيد الدائن لميزان المدفوعات في الخارج (فجوة ميزان المدفوعات) وذهبت أيضاً إلى استثمارات ولكن في الخارج لتضاف إلى رصيد السيولة الدولية .

ثانياً : اعتباراً من العالم التالي ١٤٠٢ / ١٤٠٣ هـ بدأنا نلاحظ أن الادخار المحلي قد تأثر بالأزمة بتمويل النفطية وبانخفاض مستوى الدخل، وبدأ في التراجع وفقد قدرته على الوفاء بتمويل الاستثمارات المحلية السعودية .

وتلاشى نصف الادخار المحلي وبلغ ١٣٧ مليار ريال بعد أن كان في العام الماضي ٢٧٠ مليار ريال بسبب تراجع الدخل المحلي من جهة وبسبب ارتفاع معدل الامتصاص الأجنبي للادخار المحلي من جهة أخرى فقد كان في العام الماضي ٥٠٪ إلا أنه قد زاد في هذا العام ووصل إلى ٨٠٪ وأصبح الادخار المحلي يواجه مشكلتين :

- أ - تراجع قيمته إلى النصف تقريباً .
- ب - وسرعة امتصاص الجزء الباقي لسداد المطلوبات الاجنبية عن الخدمات والتحويلات .

وجاءت النتيجة كالآتي :

لم يتبق من الإدخار سوى ٢٨ مليار ريال، على حين أن الاستثمار الوطني قد بلغ في هذه السنة حوالي ١١٣ مليار ريال .

كيف سيتم تغطية الباقي حوالي ٨٥ مليار ريال من الاستثمارات المحلية؟

تم تغطيتها بصافي الاقتراض من الخارج، أي باستخدام الرصيد المدين لميزان المدفوعات، ويمكن أن نوضح كيفية تمويل الاستثمار في هذا العام بالمعادلة التالية :

الاستثمار المحلي = الادخار القومي + الرصيد الدائن للعالم الخارجي ١١٢,٩ مليار ريال =

٢٧,٩ مليار + ٨٥ مليار

النسبة المئوية

١٠٠٪ = ٢٥٪ + ٧٥٪

نخلص القول : إنه ترتب على الأزمة الخارجية وضعف التدفقات الخارجيه وتزايد التدفقات

جدول رقم (٤)
علاقة الامتصاص الأجنبي للادخار المحلي بتكوين وتمويل الاستثمارات المحلية

بمليارات الريالات

بيان	١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ	١٤٠٢ / ١٤٠٣ هـ	١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ	١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ	١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ
الدخل المحلي الإجمالي بقيم المتجنين بالأثمان الجارية	٥٢٤,٧	٤١٥,٢	٣٧٢,٠	٣٣٠,٩	٢٨٦,٧
الاستهلاك النهائي (قطاع خاص وحكومي)	٢٥٥,٠	٢٧٨,١	٢٧٨,٧	٢٦١,٦	٢٣٥,٥
الادخار المحلي	٢٦٩,٧	١٣٧,١	٩٣,٣	٦٩,٣	٥١,٢
رصيد ميزان الخدمات والمدفوعات	١٣٢,٥ -	١٠٩,٢ -	١٠١,٢ -	٩٦,١ -	٧٣,٥ -
الجارية بميزان المدفوعات	٪٤٩	٪٧٩,٦	٪١٠٨,٥	٪١٣٨,٧	٪١٤٣,٦
معدل الامتصاص الأجنبي لجزء من الادخار المحلي ٪	١٣٧,٢	٢٧,٩	٧,٩ -	٢٦,٨ -	٢٢,٣ -
الرصيد النهائي للادخار القومي	١٠٢,٥	١١٢,٩	١١٢,٥	٩٤,٠	٧٧,٢
الاستثمار (رأس مال) ثابت وتغير في المخزون	٣٤,٧ +	٨٥,٠ -	١٢٠,٤ -	١٢٠,٨ -	٩٩,٥ -
فجوة التمويل = رصيد ميزان المدفوعات*					

الجدول من إعداد الباحث بناء على ما نشر حول الحسابات القومية السعودية من تقارير مؤسسة النقد (١٤٠١هـ، ١٤٠٤هـ، ١٤٠٥هـ، ١٤٠٦هـ).
* الرصيد هنا بحسب السنوات المالية المتداخلة وهو يختلف عما قد وصلنا إليه في بداية البحث، حيث كان التقدير عن سنوات مالية ميلادية كاملة.

المرتدة أن أصبح الاستثمار المحلي السعودي يمول بنسبة ٧٥٪ بمعرفة مطلوبات أجنبية مطلوبة للسداد فعلاً.

ليس فقط بسبب تراجع عائدات النفط، ولكن أيضاً وبالإضافة إلى ذلك إلى سرعة خروج وارتداد الأموال للخارج.

إنها قضية العالم الثالث حيث يحوّل مدخراته إلى الخارج ثم يحضرها في شكل ديون خارجية مطلوبة للسداد فعلاً !

ثالثاً : في العام الثالث ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ توقف فعلاً معدل نمو الاستثمار المحلي ليصبح عند نفس مستوى العام الماضي حوالي ١٢,٥ مليار ريال، وذلك كمحاولة من السلطات الاقتصادية للتخفيف من الموقف وعلاوة على ذلك لم تحدث أي - زيادة في الاستهلاك الكلي المحلي.

أي أن معدل نمو الاستثمار ومعدل الاستهلاك يساوي صفراً في هذه السنة، واستمر الدخل المحلي في الانخفاض وتراجع معه حجم الادخار المحلي.

وإذا كانت الأجهزة الاقتصادية المحلية قد عبأت نفسها لمواجهة الموقف فهل انخفض معدل خروج المتدفقات المرتدة نحو الخارج وانخفض معها ما نسميه بمعدل الامتصاص الأجنبي للإدخار المحلي (وهو نسبة الرصيد المدين للخدمات والتحويلات بميزان المدفوعات : إلى الإدخار المحلي). للأسف وجدنا أن هذا المعدل لم يعبأ بالموقف، بل زاد ووصل إلى ١٠١,٥٪ وامتص الادخار المحلي بالكامل وزاد عليه.

وترتب على هذا الوضع :

- أ - لم يتمكن الادخار القومي نهائياً من تمويل الاستثمارات المحلية.
- ب - تم تمويل الاستثمارات المحلية بالكامل بمعرفة الرصيد المدين لميزان - المدفوعات وبذلك زادت الالتزامات الأجنبية على المملكة.
- ونظراً لأن المملكة تملك في الخارج موجودات أجنبية لا بأس بها (جيدة) - فإنها ستحسب منها لسداد هذه الالتزامات (كما سنرى بعد قليل).
- إذن ضعف الادخار المحلي وارتفاع معدل الامتصاص الأجنبي لا يقف أثره فقط عند حد ضعف القدرة على تمويل الاستثمار الوطني، بل يمتد أثره إلى السحب من الموجودات الوطنية وهذا يؤثر على المركز المالي للدولة.

وهكذا تغير الوضع تماماً فبعد أن كانت المملكة لديها قدرة كبيرة على أن تمول برامج استثمارها الوطنية بمعرفة مدخراتها المحلية وتزيد من حجم موجوداتها في الخارج فقدت القدرة على ذلك.

رابعاً : لم يطرأ تحسن في السنوات التالية ١٤٠٤ / ١٤٠٥ ، ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ بل شهدت تعمقاً في الوضع . ومن دلالة الأرقام نلاحظ أن السلطات - الاقتصادية تسعى إلى ضغط الاستثمار وإعادة تكيفه في حجم مناسب نظراً لضعف الادخار المحلي ، كما تسعى نحو إجراء تحسن في الرصيد المدين للعمليات الخارجية وخدمات التحويلات ورغم ذلك قد لاحظنا أن معدل الامتصاص الأجنبي للادخار المحلي قد أخذ في التزايد إلى أن وصل إلى حوالي ١٤٣ في المائة في العام الأخير ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ .

وفي ختام هذه النقطة نود أن نعبر بالأرقام عن مدى تأثير النشاط الاقتصادي السعودي بالعلاقات الاقتصادية الدولية من حيث :

١ - ضعف معدل التدفقات الواردة .

٢ - وزيادة معدل التدفقات المرتدة .

وأثر ذلك على قدرة الادخار القومي في الوفاء بتمويل الاستثمار المحلي ، حيث أجرينا المقابلة على مستوى مجاميع المتغيرات الاقتصادية للفترة الخمسية بالكامل من ١٤٠١ / ١٤٠٢ حتى ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ .

وخرجنا بالنتيجة التالية :

١ - الادخار المحلي = الناتج المحلي الإجمالي - الاستهلاك الكلي

٦٢٠,٦ مليار ريال = ١٩٢٩,٥ - ١٣٠٨,٩

٢ - الرصيد المدين للخدمات والتحويلات ٥١٢,٥ مليار ريال .

٣ - الادخار القومي = ٦٢٠,٦ - ٥١٢,٥ = ١٠٨,١ مليار ريال .

٤ - الاستثمار المحلي (الزيادة في رأس المال الثابت مع التغير في المخزون) = ٤٩٩,١ مليار ريال .

٥ - قدرة الادخار القومي على تمويل الاستثمارات الوطنية المحلية = ١٠٨,١ ÷ ٤٩٩,١ = ٢١,٦٪

٦ - المطلوبات الأجنبية تغطي الاستثمار المحلي بنسبة ٧٨,٤٪ .

وتستخدم المملكة أجزاء من موجوداتها في الخارج لتحويل إلى الداخل بدلاً من الديون الأجنبية الفعلية .

المطلوب إذن :

- ١ - إجراء خفض حاسم لمعدل الامتصاص الأجنبي للإدخار المحلي.
- ٢ - إعادة النظر في نوعية هيكل الاستثمار بحسب النشاط والتركيز على الاستثمارات المنتجة للدخل.
- ٣ - إعادة النظر في نمط الاستهلاك للسماح بتوليد أكبر للإدخار المحلي.

الهدف الرابع للبحث

دراسة تأثير التدفقات المرتدة على السيولة الدولية

ومن جانب آخر أردنا أن نتعرف على تقلبات السيولة الدولية التي احتكمت عليها المملكة في السنوات السابقة كنتيجة لتفاعل :

- انخفاض الصادرات النفطية من جهة.
- وتسارع التدفقات المرتدة في اتجاه العالم الخارجي من جهة.
- واحتكمتنا في ذلك إلى الإحصاءات المالية التي ينشرها صندوق النقد الدولي.
- حيث تتضح جوانب السيولة النقدية من خلال عدة جوانب ينشرها الصندوق وهي :
- أولاً : إجمالي الاحتياطيات المالية بدون الذهب وتشمل :
- ١ - حقوق السحب الخاصة.
- ٢ - المركز المالي الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
- ٣ - رصيد العملات الأجنبية بالدولار.
- ثانياً : الذهب (بملايين الأونصات) في شكل كمي مع تقييمه بمعرفة التقدير الوطني الرسمي له.
- ثالثاً : من خلال أصول مؤسسة النقد العربي السعودي.
- رابعاً : من خلال أصول وخصوم المصارف التجارية.
- وسوف نتعرف على السيولة الدولية للمملكة السعودية. الآن من خلال إجمالي الاحتياطيات المالية بدون الذهب.
- ونعرض الآن لجدول رقم (٥) يوضح عناصر السيولة الدولية للمملكة السعودية.

جدول رقم (٥)
السيولة الدولية للمملكة العربية السعودية بملايين الدولارات الأمريكية
وفي نهاية المدة

العناصر	السنوات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
إجمالي الاحتياطيات بون الذهب		٢٦,٩٠٠	٢٩,٩٠٣	١٩,٢٠٠	١٩,٢٧٣	٢٣,٤٣٧	٣٢,٢٣٦	٢٩,٥٤٩	٢٧,٢٨٧	٢٤,٧٤٨	٢٥,٠٠٤
١ - حقوق السحب الخاصة		—	—	—	١٩٦	٣٧١	٢٤٨	٦٣٨	٥١٠	٥٧٤	٥٨١
٢ - المركز المالي لدى صندوق النقد الدولي		٢,٥٦٣	٢,٦٩١	٢,٤٧٠	١,٦٩٩	٢,٤١٨	٣,٩٩٠	٥,٠٩٨	٩,٣٢١	٩,٩٨٦	١٠,٦٦٢
٣ - النقد الأجنبي		٢٤,٣٣٧	٢٧,٢١٢	١٦,٧٣٠	١٧,٣٧٨	٢٠,٧٤٧	٢٧,٩٩٨	٢٣,٨١٣	١٧,٤٥٧	١٤,١٨٨	١٣,٧٦١

International Financial statistics, international monetary Fund, year Book 1986. P.P 580, 581 (Saudi Arabia).

المصدر :

ومن خلال الجدول السابق رقم (٥) يمكن لنا دراسة عناصر الاحتياطي المالي للمملكة على الصعيد الدولي كما يلي :

١ - إن رصيد النقد الأجنبي الذي كان في حوزة المملكة في عام ١٩٨٠م قد بلغ ٢٠,٧٥ مليار دولار أمريكي، ثم ارتفع نتيجة الصادرات النفطية في العام ١٩٨١م إلى حوالي ٢٨ مليار دولار، بزيادة معدنها حوالي ٣٥ بالمائة، وهو أعلى رصيد للسيولة الدولية بالقطع الأجنبي مر على المملكة عن السنوات العشر الماضية.

إلا أن السنوات التالية اعتباراً من عام ١٩٨٢م قد شهدت انخفاضاً بشكل مستمر في الرصيد من العملات الأجنبية حتى بلغ الرصيد ١٣,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥م بمعدل تغير سلبي بالمقارنة مع عام ١٩٨١م يعادل ٥٠ بالمائة تقريباً.

أي أن نصف رصيد المملكة من العملات الأجنبية في خلال خمس سنوات كساد النفط والتدفق السريع للتحويلات نحو الخارج قد تلاشى في سداد التزامات ورأب العجز.

٢ - الغريب في الأمر أن المركز المالي الاحتياطي للمملكة لدى صندوق النقد الدولي نفسه بدلاً من أن يتناقص. أو حتى يستقر، بدأ يتزايد من ٢,٤٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠م ثم ٣,٩٩ مليار دولار عام ١٩٨١م ثم يتزايد بشكل مطرد ومستمر إلى أن وصل إلى ١٠,٦٦ مليار دولار في عام ١٩٨٥م، بزيادة كبيرة جداً في معدنها بلغت ١٦٧ بالمائة.

معنى ذلك أن المملكة يبدو أنها لم تسحب احتياطيات من أرصدها لدى الصندوق الدولي لسد العجز لديها وسداد التزاماتها الدولية. بل استخدمت احتياطياتها من العملات الأجنبية المودعة في بنوك في الخارج أو باعت أوراق مالية أجنبية.

على حين زاد إقراض المملكة السعودية للصندوق نفسه. وهذا واضح من زيادة المركز الاحتياطي لدى الصندوق، باعتباره نوعاً من استثمار الأموال بشكل مضمون يحقق عائداً استثمارياً مناسباً. إلا أن التوقيت قد يبدو غير ملائم.

هذا وقد تبين لنا في دراستنا لرسالة الدكتوراه (عام ١٩٨٠م) أن الصندوق الدولي قد أوعز إلى الدول النفطية بفتح حساب تسهيلات نفطية، ويعطيها عائداً مقابل اقراض دول العالم الثالث للتخفيف من آثار ارتفاع النفط وعجز ميزان مدفوعات هذه الأخيرة. ولكن تبين لنا من المتابعة الدقيقة أن حوالي ٧٥ بالمائة من هذه الحسابات تتدفق إلى الدول الصناعية الغنية وليس للدول الفقيرة.

ويبدو أن حساب التسهيلات النفطية قد استنفذ أغراضه، وفتحت حسابات أخرى في الثمانينيات تموله الدول النفطية التي تصبح دائنة لصندوق النقد الدولي.

٣ - على كل حال . فإن الرصيد لإجمالي احتياطات المملكة (بدون الذهب) ويشمل :

أ - حقوق السحب الخاصة .

ب - النقد الأجنبي .

ج - المركز المالي الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي .

قد انخفض في إجماليه اعتباراً من ١٩٨٢م ولكن بشكل أبطأ من الإنخفاض الحاد لرصيد العملات الأجنبية بمفرده ، والسبب كما ذكرنا ارتفاع تدفق المركز المالي لدى الصندوق الذي يفعل دور المعوض للرصيد النهائي .

وهكذا فإن السيولة الدولية للمملكة العربية السعودية بصفة عام يبدو أنها ما زالت جيدة ومطمئنة وبدأت تتحسن في عام ١٩٨٥م حيث بلغت ٢٥,٠ مليار دولار . بعد أن كانت ٢٤,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٤م .

وواضح أن المعاملات بين المملكة وصندوق النقد الدولي لها دور في هذا الموقف !

ونود في ختام دراستنا لهذه النقطة وقبل أن نواصل جوانب أخرى للبحث أن نستعرض إحدى الانتقادات التي قد تخرج علينا في هذا المجال . باعتبار أننا قد قمنا بإجراء تقدير للتدفقات النقدية المرتدة من دائرة النشاط الاقتصادي السعودي من جانب التيار النقدي المالي . وأوضحنا عن حق كيف أنها كبيرة للغاية ومؤثرة على جوانب عديدة من النشاط الاقتصادي لعل من أهمها كما بينا فائض فوائد المدفوعات والسيولة الدولية والنتائج القومي والادخار وعملية تمويل الاستثمارات .

إذ قد يخرج علينا البعض باعتراض جزئي بشأن اعتبار كافة هذه التدفقات المرتدة كما لو كانت بدون تأثير إيجابي على النشاط الاقتصادي ، وبعبارة أخرى يرى البعض أن بعض هذه التدفقات هو عبارة عن انسياب أموال تستثمر في الخارج في شكل تدفقات رأسمالية ، وتستثمر لصالح الاقتصاد الوطني .

وهذه وجهة نظر لها احترامها ، ولكن يمكن لنا أن ندافع عن وجهة نظرنا في اعتبار أن هذه التدفقات المرتدة تحدث آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني ، أكثر من إيجابيتها على النحو التالي :

١ - فالمفروض أساساً أننا انشغلنا بالتدفقات عن العمليات الجارية لميزان المدفوعات السعودي . وبرغم علمنا أن هناك عمليات رأس مالية قصيرة الأجل أو حتى طويلة الأجل تتم بشكل أو بآخر تحت إسم المعاملات الجارية ، لأجل تغطية بعض الالتزامات أو تصحيح بعض الاختلالات ولو بشكل مصطنع ، وأن الأمر يتطلب إعادة هيكله عمليات ميزان المدفوعات ،

بشكل يفوق حتى تعليمات صندوق النقد الدولي، وكذلك الحسابات القومية لكل دولة. بحيث يمكن حصر العمليات المستقلة (فوق الخط) وعمليات الموازنة (تحت الخط) وفصلهما بشكل اقتصادي يساعد على دقة التحليل واستخلاص النتائج الاقتصادية. (راجع اقتصاديات التجارة الخارجية للمؤلف)^(١).

إلا أننا لم نستطع أن نقوم بهذه العملية على ميزان المدفوعات السعودي، لعدم وجود تفصيلات دقيقة كافية لمثل هذه العمليات بحيث يمكن تجنب التدفقات الرأس مالية عن التدفقات عن العمليات الجارية ضمن إطار عناصر الحساب الجاري نفسه.

حتى برغم أن مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية تشير إلى أن بعض عناصر المدفوعات لميزان الحساب الجاري (وليس الرأس مالي) وهي الخدمات الحكومية الأخرى تتضمن تحويلات ومدفوعات رسمية أو اكتتاب في رأس مال المؤسسات الدولية أو الإقليمية. ولكن بدون تحديد للمبلغ بدقة، بحيث يمكن لنا عزلة. إذن هناك صعوبة موضوعية في فصل هذه التدفقات الرأس مالية والتحويلات عن ميزان الحساب الجاري. والذي انشغلنا به.

٢ - إذا كانت هذه التحويلات الرأس مالية، لن تذهب سدى وأنها تمثل استثمارات وطنية بالخارج، في شكل ودائع بنكية أو استثمارات في أوراق مالية اجنبية، وحتى استثمارات مباشرة في الخارج.

فالمفروض أساساً وهذا هو الهدف منها أن تعود بعائد استثماري مناسب مع حجمها الكبير يحدث أثراً إيجابياً فعلاً، يظهر على المدى الطويل. ولكن هذا لم نلاحظه :

فنحن لم نأخذ في الاعتبار سنة أو سنتين بل درسنا سلسلة زمنية عمرها عشر سنوات - وفي جميع هذه السنوات - التدفقات المرتدة من ميزان الحساب الجاري تبلغ حوالي ٩٠ بالمائة من حجم التدفقات الواردة.

إذن برغم أن عوائد الاستثمار الواردة قد أخذت في الاعتبار وأضيفت فعلاً تحت بند عائد الاستثمار في جانب المتحصلات من التدفقات الواردة.

ولكن برغم مرور عشر سنوات، والوضع هيكلياً لم يتغير كثيراً. دائماً هناك توازن على مستوى ٩٠ بالمائة للخارج، و١٠ بالمائة يبقى في الداخل.

٣ - ومن المفروض مع الأزمة المالية نتيجة إنخفاض صادرات النفط، وبالتالي انخفاض الفائض وحتى تلاشيهِ. أن تهبط التدفقات المرتدة، ولا سيما أن عوائد الاستثمار آخذة في

(١) د. محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية، الناشر دار المختار للنشر والتوزيع، الرياض

الانخفاض نتيجة بيع جزء من الأوراق المالية الأجنبية، أو استدعاء جزء من الودائع بالخارج، لتغطية العجز.

ولكن نجد عملية الانسياب نحو الخارج مستمرة حتى وقت فترة الأزمة، مما يضاعف من حدة الأزمة.

وسوف نقوم لأول مرة بتجميع عناصر مدفوعات (ميزان الحساب الجاري) للتعرف على مقدارها طيلة العشر سنوات، وهيكلها ومعدلات التغيير بين الفترتين.

لنتعرف على نوعية العمليات واتجاهها والقطاعات الاقتصادية المسؤولة عنها. وحجم التحويلات الرأس مالية.

يتضح لنا من الجدول رقم (٦)

كيف أن التدفقات عن المدفوعات قد نمت بمعدل تغير إيجابي سريع ٦٦ بالمائة في فترة الكساد البترولي (١٩٨١ - ١٩٨٥م) بالمقارنة مع فترة الرواج (١٩٧٦ - ١٩٨٠م) مما أسهم في سرعة حدة الأزمة.

كما يتبين لنا أن الخدمات الحكومية تشكل وزن نسبي كبير (بين ٤٥ - ٥٠ بالمائة) من مجموع المدفوعات غير المنظورة إلى الخارج والمدفوعات الحكومية تشمل واردات كما تشمل أيضا تحويلات وإعانات خارجية واكتتاب في صناديق دولية وإقليمية كما أسلفنا.

وانضح لنا أن التحويلات للقطاع الخاص والتي قد تثير مشكلة بين التدفقات الجارية والرأس مالية. لا تشكل سوى نسبة قليلة في هيكل المدفوعات تتراوح بين ٧,٨ - ٦,١٠ بالمائة.

وحتى لو اعتبرنا أن كل التدفقات الخارجة ذهبت إلى الخارج في شكل ايداعات واستثمارات فإنها لن تخرج عن كونها استثمارات وطنية عربية في أراضي وهياكل اقتصادية أجنبية. من المستفيد الآن :

هل تكفي عوائد الاستثمار لتحل معضلة أزمئتنا الهيكلية المتخلقة عن تطورها عشرات السنوات؟، وهل تكفي لتدراً عنا مصاعب حتى الأزمات المالية الراهنة !!

وحتى هذه العوائد للأسف لم تزد الدخل المحلي ليتفوق على الدخل القومي. بل حدث العكس، العالم الخارجي يعاود يمتص أجزاء من النتيجة الصافية للنشاط الاقتصادي حتى بعد تحقق أليس كذلك؟ وقد أثبتنا هذا فيما سبق.

إن قضية الاستثمار المباشر محلياً أهم وأخطر من العائد النقدي للاستثمار الوطني بالخارج. لأنه يتوقف عليها معدل نمو النشاط الاقتصادي كله وتحرره مما به من اختلالاته الهيكلية.

جدول رقم (٦)
عناصر المدفوعات ليزان الحساب الجاري عن العمليات غير المتطورة

معدل التغير المئوي بين الفترتين	الفترة الثانية ٥ سنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ م		الفترة الاولى ٥ سنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م		الفترات الزمنية العناصر
	الوزن النسبي	القيمة بـجـلـد رـيـال	الوزن النسبي	القيمة بـجـلـد رـيـال	
٥٦,٥٥	١١,٠١	٩٠,٨٠	١١,٧	٥٨,٠	١ - الشحن والتأمين ٢ - عائد استثمار لقطاع الزيت ٣ - خدمات القطاع الخاص الأخرى ٤ - خدمات حكومية أخرى ٥ - تحويلات القطاع الخاص مجموع المدفوعات
٦٦,٣	١٠,١٤	٨٣,٦٤	١٠,١٤	٥٠,٣١	
٩٠,٦	٢٢,٣٠	١٨٣,٨٩	١٩,٤٥	٩٦,٤٦	
٥٢,٧	٤٥,٩١	٣٧٨,٦٨	٥٠,٠	٢٤٧,٩٣	
١٠٢,٦	١٠,٦٤	٨٧,٧٤	٨,٧٣	٤٣,٣٠	
٦٦,٣	١٠٠,٠٠	٨٢٤,٧٥	١٠٠,٠٠	٤٩٦,٠١	

الجدول من اعداد الباحث بناء على المصادر السابق ذكرها .

الهدف الخامس من البحث أثر التدفقات النقدية المرتدة على السيولة المحلية

نقصد بالسيولة هنا، كافة وسائل الدفع المحلية. وبمعنى أدق التغيرات في حجم النقود المحلية بالمعنى الشامل (ن).

ونهدف هنا إلى التعرف على التأثير الذي تزاوله التدفقات المرتدة نحو الخارج على رصيد الكتلة النقدية، بحيث لا يخفي أن هذه الأخيرة هامة لأنها تمثل التيار النقدي الموازي للتيار السلعي والخدمي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية).

باعتبار أن التسرب النقدي نحو الخارج سوف يؤثر بشكل مباشر على معدل نمو (السيولة المحلية) التغيرات في وسائل الدفع، وبالتالي سيساهم بشكل غير مباشر ضمن العناصر المؤثرة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد قمنا في البداية بتجميع التدفقات المرتدة نحو الخارج بمعرفة القطاع الخاص، وكذلك القطاع الحكومي معاً عن الخمس سنوات الأخيرة.

وأجرينا مقابلة بين هذه التدفقات المرتدة من القطاعين معاً، وبين الإضافات السنوية للسيولة المحلية. وخرجنا بالجدول الآتي رقم (٧) :

ومن تحليل هذا الجدول يتضح أنه قد :

١ - بلغت مجموع الأموال المرتدة من الحكومة والقطاع الخاص معاً ما قيمته ١٠٦٧ مليار ريال عن السنوات ١٤٠١ / ١٤٠٢ هـ حتى ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ .

والقطاع الخاص دفع للخارج ما نسبته منها ٦٦ ٪، والقطاع الحكومي دفع للخارج ما نسبته ٣٤ ٪.

٢ - وحيث توصلنا في بحث سابق (عن أثر الإنفاق الحكومي على وسائل الدفع) إلى حجم التدفقات النقدية المضافة بالعملة المحلية عن الفترة المذكورة حيث بلغت ما قيمته ٧٦٠,٠ مليار ريال (وذلك بعد حسم الإنفاق الحكومي بالنقد الأجنبي . وعليه وحتى تسهل المقارنة والربط مع البحث الحالي (وبخاصة الجدول السابق) أعدنا الإنفاق الحكومي بالنقد الأجنبي والبالغ ٣٦٢,٩ مليار ريال إلى مبلغ التدفقات المضافة فبلغ الإجمالي ١١٢٢,٩ مليار ريال.

هذا المبلغ يمثل الأموال التي كان من المفروض أن تسير في دورة النشاط المحلي. كما ارتد منها للخارج؟ وكم أضيف إلى رصيد السيولة المحلية والوزن النسبي للمشاركة؟ الشكل التالي يوضح ذلك :

حجم التدفقات المضافة	حجم التدفقات المرتدة			مليار ريال السيولة المحلية
	مجموع	قطاع حكومي	قطاع خاص	
١١٢٢,٩ مليار	١٠٦٧,١	٣٦٢,٩	٧٠٤,٢	٥٥,٨
%١٠٠,٠	%٩٥,٠	%٣٢,٣	%٦٢,٧	%٥,٠

وهكذا يتضح لنا أن التدفقات المرتدة نحو الخارج تدخل كشريك بنسبة كبيرة وصلت إلى ٩٥ بالمائة من الأموال التي كانت تسير في دورة التدفقات المحلية، وتترك خمسة بالمائة لتتراكم محلياً على وسائل الدفع.

والرصيد المدين لمعاملات القطاع الخاص السعودي مع الخارج يعادل ضعف الأموال التي تدفقها الحكومة بالنقد الأجنبي نحو الخارج.

٢ - ولاحظنا أن كل واحد ريال أضيف إلى السيولة المحلية خلال الفترة المذكورة خرج أمامه ١٩ ريال نحو الخارج.

وهذه نسبة كبيرة ومؤثرة على السيولة بالعملة المحلية وبخاصة مع ضعف التدفقات الواردة وقصور الإنفاق الحكومي المهيمن على حركة التدفقات النقدية المضافة مما سيخلف بصمات سلبية على التغييرات في وسائل الدفاع (السيولة المحلية) مستقبلاً إذا لم يعالج الموقف باهتمام أكبر.

جدول رقم (٧)
التدفقات المرتدة مقارنة مع الإضافات لوسائل الدفع نـ

(بمليارات الريالات)

مقارنة التدفقات الخارجة الى الإضافات لوسائل الدفع ٣ ÷ ٤	معدل التغير السني	معدل التغير السني	معدل التغير السني	معدل التغير السني	معدل التغير السني	التدفقات النقدية المرتدة نحو العالم الخارجي		سنوات
						صافي عجز معاملات القطاع الخاص مع الخارج	الإففاق الحكومي بالنقد الأجنبي	
(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)		
١ : ١٠,١	٢٦,٦	١٣,٤	٢٥,١	٢٥٢,٣	٨٥,٠	١٦٧,٣		١٤٠٢ / ١٤٠١ هـ
١ : ١٥,٣	١٢,٥	٨,٨ -	١٥,٠	٢٣٠,٢	٦٧,٥	١٦٢,٧		١٤٠٣ / ١٤٠٢ هـ
١ : ٢٤,٠	٧,١	٠,٣	٩,٥	٢٣٠,٨	٨٩,٥	١٤١,٣		١٤٠٤ / ١٤٠٣ هـ
١ : ٤١,٠	٣,٤	١٢,٥ -	٤,٩	٢٠١,٩	٧١,٣	١٣٠,٦		١٤٠٥ / ١٤٠٤ هـ
١ : ١٥٣,٠	٠,٩	٢٤,٨ -	١,٣	١٥١,٩	٤٩,٦	١٠٢,٣		١٤٠٦ / ١٤٠٥ هـ
١ : ١٩,١			٥٥,٨	١٠٦٧,١	٣٦٢,٩	٧٠٤,٢		

الجدول من إعداد الباحث بناء على ما نشر في تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي عن السنوات ١٤٠١، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦ هـ.

خلاصة

انطلقنا في دراستنا لهذا البحث من فرضية أن حجم ونوع الأزمة النقدية والمالية التي تعاني منها الدول النفطية ومنها المملكة العربية السعودية، لا ترجع فقط إلى تراجع عائدات النفط، وإنما تراجع بالإضافة إلى ذلك وبشكل أساسي إلى سبب كامن في حركة في حركة التدفقات النقدية، ألا وهي كبر حجم التدفقات المتجه من الداخل نحو الخارج وارتفاع مشاركتها في امتصاص نسبة كبيرة من حجم التدفقات الواردة.

ويرتبط على ذلك امتصاص أجزاء هامة للفوائض المالية السعودية، تؤدي إلى تحقيق عدة آثار تتمثل في تحجيم النمو الاقتصادي والادخار والسيولة والدخل وسهولة الوقوع في الأزمات النقدية.

سعيًا في هذا البحث إلى التعرف على حجم التدفقات المرتدة وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية المحلية - وتبين لنا :

أولاً : أن السبب الرئيس وراء تحجيم فائض ميزان المدفوعات السعودي هو التدفقات المرتدة نحو الخارج. فإذا نظرنا إلى إجمالي ما تحقق على مدار العشر سنوات ١٩٧٦ / - ١٩٨٥ م :

سنجد أن هذه التدفقات المرتدة امتصت نسبة ٨٩ بالمائة من حجم التدفقات الواردة (بمعرفه صادرات النفط أساساً)، وغالبية هذه التدفقات المرتدة ليس لها نظير سلعي بل الواردات السلعية تشكل ٣٥ بالمائة، والخدمات والتحويلات تشكل ٥٤ بالمائة.

إن الرصيد المدين باستمرار لميزان الخدمات والتحويلات (يشكل عنصراً هاماً كامناً) ومؤثراً وغير مطروق كثيراً في التحليلات، برغم خطورته على الاقتصاد السعودي، فهو يمتص نصف حصيلة الصادرات النفطية، وامتص كامل فائض الميزان التجاري كله في الفترة الحرجة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ م.

ثانياً : اتضح لنا أنه نتيجة للرصيد المدين للخدمات والتحويلات فإن مستويات الناتج القومي الإجمالي كانت دائماً منخفضة عن مستوى الناتج المحلي وذلك على مدار العشر سنوات الماضية. وبلغ معدل الانخفاض حوالي ٢٦٪. بمعنى أن ربع الدخل المحلي بعد تحققه قد تلاشى وامتص وتوجه إلى الخارج.

ثالثاً : فيما يتعلق بالادخار وعمليات تكوين رأس مال تبين لنا : أن التدفقات المرتدة في نظير الخدمات والتحويلات، تمتص أجزاء هامة من الداخل المحلي عن السنوات (١٤٠١ / ١٤٠٢ - ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ) وهي المناظرة للسنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ م.

وبلغ معدل الامتصاص الأجنبي للادخار المحلي عن هذه السنوات كما يلي : ٤٩٪ ، ٨٠٪ ، ١٠٨٪ ، ١٣٨٪ ، ١٤٣٪ .

وترتب على ذلك نتائج هامة :

- ١ - امتصاص الادخار المحلي بالكامل، أعتباراً من السنة الثالثة ١٩٨٣م .
- ٢ - فقد الهيكل الاقتصادي المحلي قدرته على الوفاء بمتطلبات تمويل الاستثمار الوطني .
- ٣ - تزايدت المطلوبات والالتزامات الأجنبية .

هذا كله والأجهزة الاقتصادية المحلية تعاني من :

- أ - انخفاض حاد في الدخل المحلي .
- ب - توقف معدل الزيادة في الاستثمار وتراجعته .
- ج - توقف معدل الزيادة في الاستهلاك وتراجعته .

ومع ذلك ففجوة التمويل المحلي تتسع في غير صالح المملكة، ومعدل الامتصاص الأجنبي للادخار المحلي (رغم هبوط قيمته) يزداد بما يشكل ضغوطاً إضافية على التنمية في المستقبل .
ومعنى ذلك أنه إذا عاد الاقتصاد السعودي إلى الانتعاش وبدأ يحقق معدلات نمو معقولة في تكيفه مع الأوضاع البترولية الجديدة، فيجب على المسؤولين أن يصلحوا من هذه الاختلالات الموجودة في حركة التدفقات النقدية المتجه نحو الخارج، لما لها من آثار سلبية على الدخل والادخار والاستثمار والديون الخارجية .

رابعاً : فيما يخص السيولة الدولية :

بطبيعة الحال فإن تحجيم فائض ميزان المدفوعات ليمتص نسبة ١١٪ فقط من الأموال التي تدفقت على المملكة بعد بيع صادرات النفط والخدمات والتحويلات من الخارج . وقيام العالم الخارجي بامتصاص ٨٩ بالمائة من الأموال الواردة يؤثر على حجم التراكم النقدي للموجودات الوطنية بالخارج (عملات - ذهب - حقوق السحب الخاصة) .

ويكفي أن نذكر في هذه الخلاصة أن رصيد المملكة العربية السعودية من القطع الأجنبي بلغ حوالي ٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨١م ، وانخفض نتيجة توقف التغذية وسداد الالتزامات التي ترتبت على عجز ميزان المدفوعات إلى أن وصل الرصيد في نهاية عام ١٩٨٥م إلى ١٣,٧ مليار دولار، أي أنه قد تم سحب واستنفاد نصف حصيلة النقد الأجنبي في غضون خمس سنوات ، من عام ١٩٨١ حتى نهاية ١٩٨٥م .

هل هذا الموقف يكفي تفسيره فقط على ضوء انخفاض البترول؟

بالطبع لا ، حيث أنه سبق أن ارتدت حوالي ٩٠٪ من الأموال إلى الخارج وبشكل مستمر في السنوات السابقة ، بشكل يجعل إمكانات التحرك الآن ضيقة لمعالجة الأزمة المالية الراهنة ، إن كبر حجم الامتصاص الأجنبي قد قلل من فرص كبر حجم الاحتياطات بشكل أكبر ، كما قلل من فرص تكوين استثمارات منتجة للدخل بشكل يعوض عن النقص في العائدات البترولية الريعية .

خامساً : تابعنا أيضاً - أثر التدفقات المرتدة نحو الخارج على السيولة المحلية وتبين لنا أنه : نتيجة عجز معاملات القطاع الخاص مع الخارج ، وسحبه لجزء كبير من النقود السعودية ليحولها إلى نقود أجنبية تتوجه إلى الخارج لم يتبق من الأموال التي دخلت في خريطة التدفقات المحلية سوى نسبة ٩,٤ بالمائة من إجمالي التدفقات على مدار العشر سنوات الماضية .

وارتدت أموال إلى الخارج قدرها ٩٠.٦ بالمائة ، مما أثر على التغييرات في وسائل الدفع وعلى رصيد الكتلة النقدية ، وعرض البلاد إلى موقف نقدي صعب . وكان يمكن عدم حدوث ذلك . في ظل تحسن معدلات الامتصاص المحلي للتدفقات النقدية على حساب معدل الامتصاص الأجنبي .

ولقد توصلنا إلى نتيجة مفادها : أن كل ريال واحد يضاف إلى حجم النقود السعودية المحلية يخرج أمامه ١٩ ريال إلى الخارج ، وهكذا أصبحت الفرضية التي انطلقنا بها منذ بداية البحث واضحة ومؤكدة من خلال التحاليل والمعالجات العملية التي قمنا بها ، ومن خلال النتائج السابق عرضها . فارتفاع معدل الامتصاص الأجنبي وعملية التدفقات المرتدة نحو الخارج تفرز اختلالاً كبيراً في حركة التدفقات النقدية المحلية ، وتؤثر بشكل سلبي على كافة المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بدورة النشاط الاقتصادي بشكل يضاعف من حدة الكساد النفطي .

«المراجع»

- ١ - د. محمد عثمان مصطفى : التخلّف والعلاقات الاقتصادية الدولية، الناشر دار المختار بالرياض، ١٩٨٣م.
- ٢ - د. محمد عثمان مصطفى : اقتصاديات التجارة الخارجية، الناشر دار المختار بالرياض، ١٩٨٤م.
- ٣ - د / محمد عثمان مصطفى : دراسة تحليلية لتطور الهيكل الاقتصادي السعودي، مجلة كلية الشريعة بالاحساء، العدد الثاني، ١٤٠٣هـ.
- ٤ - التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي.
- ٥ - النشرة الإحصائية التي تعدّها إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء التابعة لمؤسسة النقد.
- ٦ - إحصاءات وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- ٧ - وزارة التخطيط : خطة التنمية الثالثة والرابعة.
- ٨ - Fund, International financial statistics, yearbook, 1985.
- ٩ - IMF, Balance of payments statistics, yearbook, 1984, 1985.

تصدر سنويا عن معهد البحوث والدراسات العربية

- صدر العدد الأول من المجلة في مارس (آذار) ١٩٦٩ .
- تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية والدراسات الأصلية التي لم يسبق نشرها ، و يتقدم بها الأساتذة والباحثون من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغيرهم ، وذلك في المجالات المتصلة ببحث القضايا والمشكلات العربية المعاصرة في أبعادها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتاريخية ، والجغرافية ، والقانونية . كما تعنى بإبراز الملامح الرئيسة للأدب والفكر العربي المعاصر ، وبخاصة ما يعكس منها الروابط الثقافية بين الأقطار العربية ، إلى جانب إهتمامها الخاص بالدراسات الفلسطينية .
- تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمى الذى يتولاه أساتذة متخصصون في الجامعات العربية وفق ضوابط موضوعية .
- يراعى في البحث أن يتراوح حجمه بين ستة آلاف وثمانية آلاف كلمة ، وأن يرفق به موجز بإحدى اللغات الأوروبية لا يزيد عن ألف كلمة ، و يطبق هذا أيضا على البحوث المقدمة للنشر بلغات أجنبية .
- يشفع الكاتب بحثه بتعريف موجز بسيرته الذاتية والعلمية .
- تقدم إدارة المجلة لمن ينشر بحثه مكافأة رمزية شرفية ، بالإضافة إلى عدد المجلة الذى نشر به البحث ، وعشرين فصلة منه .
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ، ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد ، أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث .
- ترسل المكاتبات الخاصة بالمجلة على العنوان التالى :

الأستاذ الدكتور / محمد صفى الدين أبو العز

رئيس معهد البحوث والدراسات العربية

١ شارع الطلمبات — جاردن سیتی — القاهرة (ص . ب ٢٢٩)

تلفرافيا : اير ياليا ، تليفون : ٣٥٤٠٦٥١ — ٣٥٤١٨١٩ — ٣٥٥١٦٤٨

□ الاشتراكات :

ثمن العدد الواحد ثلاثة جنيهات مصرية (ثلاثة دولارات أمريكية) فضلا عن رسوم البريد .